

كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيئتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤/اتحادية/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فلوق محمد السامى وأكرم طسه محمد وأكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندی وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أثنم المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعى : المدير العام لشركة الكرامة /إضافة لوظيفته/وكيله المحامي حميد محمد أنبيدي.
المدعى عليه : السيد رئيس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته / وكيله المستشار القانوني جعفر محمد أمين .

الإدعاء

ادعى وكيل المدعى/إضافة لوظيفته بأنه وبموجب الأمر الديواني (١ س) ذي العدد (ش ل /١٢/ديواني/١٥٨/٤٢) المؤرخ ٢٠٠٩/١/٢٢ بتخصيص البناية التابعة للشركة المدعية المشيدة على القطعة (٤٥٥/٣) مقاطعة (٢) الويزيرية بتخصيصها إلى شركة العز العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن وحيث أن شركة الكرامة العامة من الشركات العامة ذات الشخصية المعنوية ومؤسسة بموجب قانون الشركات العامة وان هذا القرار مس حقوق موكله الذي لا يعتبر من الكيانات المنحلة . فقد طلب دعوة المدعى عليه/ إضافة لوظيفته وإلغاء قرار تخصيص جزء من العقار العائد لموكله إلى شركة العز العامة . وقد دعت المحكمة الطرفين وأجرت المرافعة حضورياً بحقهما كرر وكييل المدعية عريضة الدعوى وطلب الحكم وفق ما جاء فيها . وكرر وكيل المدعى عليه/ إضافة لوظيفته ما ورد بالالاحة الجوابية المرفقة باضبارة الدعوى وختمت المحكمة المرافعة بعدما أكملت تحقيقاتها في الدعوى وأصدرت القرار الآتي :

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن وكيل المدعى/إضافة لوظيفته يظن بالقرار الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء نتيجة توصية اللجنة المختصة بتخصيص العقارات في الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتخصيص جزء من العقار تسلسل (٤٥٥/٣) مقاطعة (٢) ويزيرية) العائد للمدعية شركة الكرامة العامة إلى شركة العز العامة

كو٧ مارى عيراق
داد كاي بالآي نيئتبحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤/اتحادية/٢٠١٢

التابعة لوزارة الصناعة والمعادن وحيث أن النظر في صحة هذا القرار يخرج عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا المتصوص عليه في المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ لأنه من القرارات الإدارية لذا قرر رد الدعوى من جهة عدم الاختصاص وتحميل المدعى / إضافة توظيفته المصاريف وأتعاب محاماة لوكيل المدعى عليه ومقدارها (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٣/٥ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد باهان

العضو
محمد صائب النقشبندی

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين عباس أبو الثمن